



الانحصار من الداخل
(ايفرجراند) الصينية وصلاحيته نماذج النمو الاقتصادية

الانزياح من الداخل

(ايفرجراند) الصينية وصلاحيّة نماذج النمو الاقتصاديّة

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلاميّ العالميّ



@ FB , LinkIn , Youtube

تأسست جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وتبنت النظام الشيوعي ثم تحولت نحو اقتصاد السوق الاشتراكي لتتفتح بعدها على الرأسمالية، وقد ميزت نفسها برأسمالية الدولة^١. وتعتبر الصين أكبر دولة تجارية، وأكبر مصدر، وثاني أكبر مستورد في العالم. اقتصادها هو الأسرع نمواً وقد بلغ ١٠٪ سنوياً، وقد خفض نمو ناتجها القومي للفرد؛ الفقر بمعدل ٨٪ سنوياً، إلا أن تفاوتاً في نصيب الفرد قد صاحب هذا النمو.

إن المتتبع لسياسات الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ)؛ يلحظ تبنيه لسياسات مغايرة لأسلافه من الرؤساء، فهو يسعى لفرض توازنات جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديها بالتصعيد العسكري مع تايوان وميانمار وغيرهما، وإقامة قواعد عسكرية عبر بحر الصين الجنوبي. لقد دفعت تلك المعادلات الجديدة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى تسريع الانسحاب من أفغانستان وإعادة ترتيب تحالفاته؛ كما فعل مع أستراليا وبريطانيا والمسمى بالحلف الأنجلو ساكسوني على حساب تحالفه مع فرنسا وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

^١ يُنظر مقالاتنا:

- النموذج الاقتصادي الصيني - شي جين بينغ يعيد اختراع رأسمالية الدولة، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
- المرتدون عن المعتد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية - العدد ٩٩-٢٠٢٠، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.

وسيقدر الحزب الصيني الشيوعي - في هذا الشهر (أكتوبر) - فيما إذا كان سيمدد للرئيس لمدة ثلاثة أم لا؟ إضافة لتحديد المهام والمناصب الجديدة؛ حيث يستعر صراع بين فريقين؛ شيوعي محافظ، وليبرالي له مصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولنتائج هذا الصراع دور في رسم نموذج النمو الاقتصادي المتبنى . وفيما يتعلق بالنمو الذي حققته الصين، قال رئيس مجلس الدولة السابق (وين جيا باو) عن أداء الاقتصاد الصيني المبهر: إنه غير مستقر، وغير متوازن، وغير مُنسق، وغير مُستدام، وهذا ما يُسلط الضوء على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكثيرة، والتحديات التي صاحبت هذا النمو .

التوازن بين نماذج استراتيجيات النمو

اعتمد النمو الاقتصادي الصيني بشكل كبير على التصدير والاستثمار والعمالة الرخيصة، ثم اكتشف الصينيون عيوب الاقتصاد الموجه للتصدير؛ فبدؤوا يبحثون عن نموذج نمو أكثر استدامة، فتوصلوا إلى نموذج جديد للنمو - حسب رأيهم - مُعززاً بالابتكار عن طريق التقليد بداية، لدعم الأسواق المحلية؛ فسرقت التكنولوجيا من الغرب وأعدت استخدامها في صناعاتها، ثم قررت قبل سنوات صنع التكنولوجيا والعلامات التجارية الخاصة بها .

وهذا ما وضع الصين أمام تبني خيار من خيارين :

■ نموذج النمو القائم على التصدير والمدفوع بالاستثمار وهو الخيار القائم .

■ نموذج النمو القائم على الاستهلاك .

أو أن عليها أن تبحث عن نظام اقتصادي جديد أكثر قدرة على الاستمرار؛ فتوجيه موارد الحكومة الصينية نحو دعم الاستثمار قد قوّض التنمية الاجتماعية، وزاد الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء .

■ الخيار الأول: النمو المدفوع بالتصدير؛ عُرف بنموذج التنمية الشرق آسيوي للتصنيع السريع، وهو

يساعد في تحقيق نمو أعلى للإنتاجية، ويضمن استمرار النمو على المدى الطويل . لكنه يحتاج إلى

إحداث إصلاحات هيكلية في البنى التحتية للاقتصاد، تكون موجهة نحو تحقيق الوظائف التالية :

● مصممة لتيسير الانتقال من نموذج النمو التقليدي القائم على العرض، الذي يفترض أن بناء

بنية أساسية صلبة يؤدي تلقائياً إلى نمو الطلب¹ .

¹ أنواع الركود وآليات الخروج منه اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب، د. سامر مظهر قنطججي، رابط .

- تشييد البنية الأساسية الخاصة بـ (حقوق الملكية الفعّالة، وإدارة أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحسين جودة التعليم، والرعاية الصحية، والأمن، والحد من الفساد).
- تحويل التركيز من تلبية أهداف نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى خلق بيئة تعزز الإبداع والمنافسة. فقوى السوق كفيلاً بتحديد الأسعار وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- تصبح الدولة وكيلاً ووسيطاً لتيسير تنمية نظام اقتصادي مستدام بإنشاء نظام يتصف بالتدخل الأقل، لإتاحة الفرص الأكثر إبداعاً.

■ الخيار الثاني: النمو المدفوع بالاستهلاك؛ يدعمه النمو السكاني السريع، وتداعيات وباء كورونا، وثقافة الاستهلاك، وبه ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحيث أن الصين هي أكبر مُنتج ومُصدر في العالم، واقتصادها المحلي تحول إلى الاستهلاكي؛ فقد وفر ذلك مصدراً بديلاً للنمو المدفوع بأسواق التصدير التي كانت بالغة الأهمية للعقود الأولى من صعود الصين.

وكان الخيار المتبنى: النمو المدفوع باقتصاد السوق تحت سيطرة الدولة والمستند إلى الجودة والإبداع؛ فقد هدفت الخطة الصينية الخمسية الثانية عشرة، والممتدة حتى عام ٢٠١٥، إلى تحويل اقتصاد الصين نحو نموذج نمو جديد أكثر استدامة يستند إلى الجودة والإبداع، ويقبل بنمو ناتج محلي إجمالي بحدود ٧٪ سنوياً، من خلال التحول إلى اقتصاد السوق تحت سيطرة الدولة، وذلك بفتح الاقتصاد أمام الاستثمار المباشر الأجنبي، وإنشاء مناطق اقتصادية للمساعدة في تطوير الصناعات الموجهة للتصدير؛ لرفع نمو "عامل الإنتاجية الكلي للاقتصاد" بحدود ٥-٦٪ بغية اللحاق بالركب وتبني التكنولوجيا والمعرفة العالمية.

فماذا جنت الصين من نموذجها الإبداعي حسب توصيف رئيسها؟

تزامنت الأزمات السياسية السابقة الذكر مع أزمات اقتصادية توالى على الصين؛ كفقاعة الطاقة، ومؤخراً فقاعة العقارات؛ فالصين بعد أن زادت صادراتها بنسبة ٣٠٪، وزاد التوسع العمراني فيها؛ أدى ذلك لزيادة استهلاك الكهرباء بنسبة ١٠٪ ما دفع الحكومة مؤخراً إلى الترشيد؛ كتجريم تعدين البيتكوين ومن ثم تجارتها، واستهلاك الطاقة حتى باتت قطاعات عديدة من المدن تعاني انقطاع التيار الكهربائي لساعات يومياً (يُنظر مقالنا)¹.

¹ قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٥، رابط.

وعليه فإن الصين لم تتحرر سياسياً؛ بسبب طبيعتها السياسية الحاكمة، فرغم نمو اقتصادها وازدياد غناها وتميزه عن غيره فـ ٤٠٪ منه مؤسسات حكومية؛ انقسم المجتمع الصيني إلى فقراء وأغنياء، وبيات الأثرياء يتحكمون بالاقتصاد؛ حتى صار لدى الرئيس الصيني اعتقاد بأن الشركات العملاقة – كشركة علي بابا مثلاً – عليها أن تخصص ١٥٪ من دخلها لتحقيق الرفاهية للمجتمع الصيني. لقد تحولت ثقافة الطبقات الوسطى إلى ثقافة الاستهلاك تشبهاً بالثقافة الأمريكية، وشاعت ثقافة الديون بين الأفراد والشركات، فالشركات جميعها مدينة (يُنظر مقالنا)¹، والمستهلكون يقترضون لينفقوا، وبالتالي فأى أزمة كالأزمة العقارية التي أحدثتها شركة (ايفرجراند) العملاقة؛ سوف تترك السوق الصينية بمختلف قطاعاتها.

إن الطفرة العقارية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ التي تلت دورة الألعاب الرياضية تبعها توسع عقاري في المدن الكبرى، وعمل المضاربون – كعادتهم – على تنشيط سوق العقار، وسرعان ما ارتفعت الأسعار بشكل جنوني ليحصدوا العمولات الكبيرة. وبذلك تجاوزت أسعار البناء أضعاف تكلفته، وهذا جذب المزيد من المستثمرين نحو المضاربة بالعقار؛ حتى فاق عرض الشقق المبنية الطلب عليها، ومما فاقم المشكلة حرمان الشباب من تملك المنازل أو استئجارها. وفي حالة (ايفرجراند)؛ فلديها ١,٦ مليون فدان من المساحات الأرضية قيد الإنشاء ما يعادل ١٠٨ مليون وحدة سكنية مجمدة وكثير منها غير منتهي (غير مشطوبة بلغة أهل المهنة) –؛ وبالتالي فإن أسواق العقار تتجه نحو الركود الذي يسبق الكساد. مما حوّل المدن إلى مدن أشباح؛ فأعادت الحكومة توطين ١٠ ملايين شخص في المناطق الحضرية سنوياً حتى عام ٢٠٢٥ (حسب بلومبرغ).

إذاً؛ يبدو أن الرئيس الصيني ينوي الإطاحة بشركة (ايفرجراند) وبعض أخواتها الكبار ليطيح بالأسعار المرتفعة للعقارات، رغم أن ذلك قد يتسبب بعدوى فقاعات متتالية في أكثر من قطاع؛ خاصة وأن قطاع العقارات يؤثر مباشرة في أسواق الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، ويؤثر مباشرة بأسواق السلع التي ترتبط به كالاسمنت والحديد ومواد البناء وما يتبعها. ثم إن تراجع سوق العقار مؤداه تراجع سوق الأراضي، فإذا علمنا أن الأراضي تمثل الدخل الرئيسي للحكومات المحلية في الصين، ومنها يُصرف على مشاريع البنى التحتية؛ فإن ذلك مؤذن بأزمة متفاقمة في تلك الحكومات المحلية، ربما تطال كامل الاقتصاد الصيني، ولا يُعلم بالضبط كيف ستصل عدواه للاقتصاد العالمي.

¹ ثقافة الديون واستنساخها، د. سامر مظهر قنطججي، ٢٠١٩، رابط.

أزمة شركة (ايفرجراند) كأمودج

إن التوقف عند أزمة شركة (ايفرجراند) مهم، لأنها تشبه سقوط (بنك ليمان برذرز) عام ٢٠٠٨، ونموذجها شكل من أشكال النمو المدفوع بالاستثمار الموجه للداخل ليكون الاستهلاك المحلي محركه. وتحكي قصة (ايفرجراند) قصة التحديات العميقة والهيكلية التي يواجهها اقتصاد الصين فيما يتعلق بالديون¹، وحسب بلومبرج، تستعد الأسواق المالية العالمية لتوابع محتملة؛ لأن (ايفرجراند) هي أكبر مُصدرٍ للسندات المقومة بالدولار عالية العائد في الصين والتي تقدر ب ١٥٦ مليار دولار من الديون خارج الميزانية حسب (غولدمان ساكس) وهذه ديون غير معلنة.

وُلدت شركة (ايفرجراند) خلال مرحلة التحول الشيوعي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا غير الثقافة السائدة؛ فبينما كانت الدولة في المرحلة الشيوعية تبني وتؤجر، لم يعد ذلك ممكناً بنهاية القرن الماضي حيث اقتصاد السوق الاجتماعي؛ فالحكومات لا تصلح لممارسة الاقتصاد والتجارة، وهذا ما أوضحه ابن خلدون قبل أكثر من ٦٠٠ عام. بعد ذلك تدخل القطاع الخاص والقطاع الخارجي في الإسكان، تحت راية التوسع العمراني المدعوم بالاقتراض بشكل شبه كلي، لترتفع الأسعار كما ذكرنا وتفسد السوق على الجميع، ويبدو أن الانتقال إلى رأسمالية الدولة سيكون له ما يخصه من أثر سلبي.

لقد صمم مؤسس شركة (ايفرجراند) اسم شركته Evergrande ليكون شعاراً لها، ومعناه (كبيرة دوماً)، وهي توظف ١٢٠ ألف شخص، وتؤمن ٣،٥ مليون وظيفة مؤقتة، ولديها ١،٦ مليون وحدة سكنية غير موزعة؛ فهل انتهى ذلك الشعار لتصبح (دوماً صغيرة)؟

بعد وصول مديونية ميزانية (ايفرجراند) إلى ٣٠٥ مليار دولار وافتضاح أمرها، حيث قُدرت مستحقات الموظفين والعملاء والمصارف بحدود ٢٠٠ مليار دولار والباقي لدائنيها من موردي السلع الأساسية. وبرغم كل ذلك؛ صرف رئيس إدارة الشركة لنفسه ٨ مليار دولار كتوزيعات أرباح لفترة من ٢٠٠٩-٢٠٢٠ وهذا سيناريو مشابه لما حدث في أزمة ٢٠٠٨؛ التي انتهت بأزمة عقارات، وصرف مكافآت كبيرة جداً مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين رغم أخطائهم في الإدارة.

لقد ارتأى الرئيس الصيني إدارة الأزمة بالتحكم بحجم اقتراضها أي بالضغط على سيولة الشركات العقارية وخاصة الكبيرة منها؛ لإعادة تحجيم سوق العقار وشركاته؛ كالاتي:

¹ ماتني بيكينك من وحدة المعلومات الاقتصادية EIU لبي بي سي

- ألا تزيد التزامات الشركة عن ٧٠٪ من أصولها؛ وكمقارنة فإن المعيار الإسلامي يشترط ألا تزيد المديونية عن ٣٣٪ من إجمالي الأصول للحد من خطر السقوط المتتالي (أحجار الدومينو).
- ألا يزيد صافي الديون عن حقوق الملكية؛ لبيان مقدار الرفع المالي، وحسب هذا الشرط قد يبلغ الرفع المالي ١٠٠٪، وهذا خطر جداً على التركيب المالي.
- مدى قدرة التزامات الشركة النقدية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، أي نسبة سيولتها النقدية. وبناء عليه، فإن الشركات التي تلتزم بالشروط الثلاثة يحق لها الاقتراض بمعدل ١٥٪ من ديونها، ومن يلتزم بشرطين ١٠٪ ومن يلتزم بأحدها ٥٪.
- إلا أن تسرب رسالة استنجد (ايفرجراند) التي كانت موجهة للحكومة؛ أدت إلى زعزعة السوق، وحرمانها من الاستفادة حتى من التمويل الخارجي، فتفاقت أزمة سيولتها، واضطرت لبيع بعض أصولها بأسعار بخسة، كما باعت سنداتها بحسومات مغرية وصلت حتى ٧٥٪، وسرحت بعض موظفيها، وطلبت من بعضهم الآخر الاقتراض باسمه الشخصي وإعطاء القرض لها؛ فاشتدت الأزمة وتفاقت.
- لقد ضخت الولايات المتحدة إثر أزمة الائتمان ٢٠٠٨ ما يعادل ٩٠٠ مليار دولار، بينما دفعت الصين أكثر من ذلك في أزمة العقار ٢٠٢٠ حيث ضخت ١،٤ تريليون دولار، وهذا دليل على شدتها؛ بل يُعتقد بأن الأزمة العقارية في ٢٠٠٨ تبدو كلعبة أطفال أمامها.
- إن لانهايار سوق العقار؛ تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولن تسمح الحكومة الصينية بحدوثه، بل ستسمح بانهايار شركة أو أكثر بدل انهيار السوق بأكمله، وكأنها تحمي السوق بإسقاط الفقاعة، وهذه سياسة مغايرة لما فعله أوباما عام ٢٠٠٨ حيث كان التدخل الحكومي لحماية السوق بكل مكوناته. ويُقدر حجم سوق العقار في الصين (حسب بلومبرغ) بحدود ٥٦-٦٢ تريليون دولار، وهو يمثل حوالي ٢٨-٣٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وبما أن الصينيين يدخرون أكثر من ٧٠٪ من ثروتهم في الإسكان، وأن ٨ من أصل ١٠ أسر صينية قد وضعت أموالها في العقار، فإن انخفاض أسعار السكن مؤداه انخفاض الثروات، ومن ثم انخفاض الاستهلاك، وبذلك تميل عجلة الاقتصاد إلى الانكماش تمهيداً لدخوله مرحلة الكساد إن استفحل الأمر.

ويبدو أن الحكومة الصينية تحاول التدخل مجبرة، حيث ضخ بنك الشعب الصيني بعض السيولة في النظام المالي، للمساعدة في تعزيز السيولة على المدى القصير وتهدئة الأسواق، وحسب بلومبرغ، وقد بلغ الضخ ٧١ مليار دولار لقطاع البنوك.

إن دوامة الديون هي أشبه بحلقة مفرغة يصعب الخروج منها، ومثال ذلك ما ذكره (بيكينك) بقوله: كانت الصين تحاول بالفعل التخلص من ديونها المتعثرة على الشركات منذ سنوات، وعلى الرغم من أنها أحرزت بعض التقدم قبل الوباء، فإن المهمة غالباً ما تبدو بلا نهاية.

خلاصة القول، إن تخطيط العالم بنماذجه الاقتصادية قائم على التعلم بالممارسة وهذا أمر مكلف ويضحي بمصالح الناس، فلا النظام الشيوعي استمر، ولا النظام الصيني المعدل أفلح، ولا النظام الرأسمالي يخلو من مطبات قاتلة. وتعليقاً على الإصلاحات الصينية؛ وإضافة لما ألقينا له سابقاً بعدم صحة تدخل الدولة في الاستثمار فإن حلول الاقتصاد الإسلامي أكثر نجاعة وصحة، ومثالها:

- تباع الحكومات المحلية الصينية الأراضي لتمويل نفقات البنى التحتية التي تخصصها، أما الحل الإسلامي فيكون بإحياء الأرض الموات، مما يحقق دخلاً جاريًا للخزانة العامة (جربة بيت المال حسب رأي عمر رضي الله عنه) مع بقاء ملك العين للخزانة العامة لتعيد استثماره بشكل مستمر وهذا شبيه بـ BOT.
- ما وصلت إليه التجربة الصينية الطويلة: أن قوى السوق كفيلة بتحديد الأسعار وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، وقد جاء بهذا صلى الله عليه وسلم حين قال: (لا يبيع حاضر لباد، دَعُوا النَّاسَ يُرْزَقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)، فبعد أن تتحقق الشفافية في الأسواق يكون الناس أحراراً في الشراء والبيع ما داموا راضين، وعلى الحاكم أن يضمن عدالة توزيع المعلومات السوقية لجميع الأطراف بمنع الغش والسرقة وما شابه.
- الحد من حجم الديون، وقد فسر الفقهاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بنهيهِ عن بيع الكالئ بالكالئ؛ بأن لا تباع أسهم أي شركة بلغت ديونها ثلث أصولها، بينما جنحت الصين إلى نسبة ٧٠٪. كما ورد في الحل الصيني لمشكلتها. علماً أن حكومتها المركزية هي التي عززت قطاع العقارات؛ عندما ارتأت ضرورة تحقيق مقاطعاتها المحلية لنمو اقتصادي بنسبة ٦.٥٪، وقد تبين أن بناء الأبراج السكنية كان يهدف لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، سواء احتاج الناس ذلك أم لا مع تمويل كل شيء بالديون.

– إلغاء الربا نهائياً، فعجز (ايفرجراند) عن سداد فوائد ديونها البالغة ٨٤ مليون دولار أسبوعياً؛ إثبات واضح عن الحلقة المغلقة للديون وصيرورتها إلى الإفلاس المشين، وقد أمر الله تعالى بشطب الربا نهائياً بقوله: **إِنْ تَبُيْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩).

– لا بد من جعل يد مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية يد ضمان في حالة المخالفات التي تتعدى حقوق المساهمين والعملاء، ولا يكفي أن تبقى يدهم يد أمان. وهذا ما أوضحته أزمة ٢٠٠٨ الأمريكية وأزمة العقار ٢٠٢٠ الصينية.

لقد إنهار الاتحاد السوفياتي من الداخل دون عدوان خارجي عليه، رغم ضخامة دوله وقدراته العسكرية، وهذا مثال لأثر الفساد الذي ينخر الأنظمة وهو ذاته فساد الرؤية والرأي الذي يمثل الجزء الأهم في حدوث الانهيار، وعلى الصين أن تعتبر بما حصل لشقيقتها الشيوعية التي أفل نجمها، وهذا الخطر يهدد الجميع بلا استثناء؛ كما حصل في حركة السترات الصفراء في فرنسا¹ التي مازالت آثارها جاثمة على صدر اقتصادها. وعلاج كل ذلك يكون بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب دون موارد، لقوله صلى الله عليه وسلم: **(إِذَا ضَيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا أُسْنِدَ الْأَمْرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)**.

حماة (حماها الله) في ٣ ربيع الأول ١٤٤٣ هـ الموافق ٩ تشرين أول /أكتوبر ٢٠٢١ م

المصادر:

١. كيف حطمت الصين النموذج الآسيوي؟، منى عوض، ٢٦-٦-٢٠٢١، جريدة البورصة، مقابلة مع جدهون راتشمان وهو صحفي بريطاني، أصبح المعلق الرئيسي للشؤون الخارجية في فاينانشيال تايمز، رابط.
٢. الصين ومسار النمو إلى الأسفل، أندرو شنغ وشياو غنغ، ٢-٩-٢٠١٣، صحيفة الجريدة، رابط.
٣. النموذج الاقتصادي الصيني – شي جين بينغ يعيد اختراع رأسمالية الدولة، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
٤. أنواع الركود وآليات الخروج منه اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠٢٠، رابط.
٥. المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية، ٢٠٢٠، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.
٦. قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٥، رابط.
٧. ثقافة الديون واستنساخها، د. سامر مظهر قنطقجي، ٢٠١٩، رابط.
٨. السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات مورييس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.

9. 5 things to know about the Evergrande crisis: A simple breakdown, Michelle Toh, CNN Business, 30 Sep 2021, [Link](#).
10. Evergrande Debt Crisis Is Financial Stress Test No One Wanted 23 Sep 2021, Bloomberg, [Link](#).
11. China: What is Evergrande and is it too big to fail?, 29 Sep 2021, BBC, [Link](#).
12. Wolf Richter, How China's Model of Dictated Economic Growth Blew Up, Oct 22, 2021, [Link](#).

١ السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات مورييس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٨، د. سامر مظهر قنطقجي، رابط.